تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة (1990 - 2016)

Analysis of the performance of the employment policy in Algeria in reducing the phenomenon of unemployment during the period (2016- 1990

تاريخ إرسال المقال : 2017/09/13 تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/12/05

ط.د. مهديد عمرة / جامعة الجزائر3

ملخص :

لطالما وضعت سياسات التشغيل الوطنية لرفع معدلات التشغيل، لكنه ابتداء من 1990 بدأت تظهر مشكلة البطالة في الجزائر، ومن هنا حاولنا تحليل أداء سياسة التشغيل في الحد من البطالة من خلال البرامج الحكومية الموجهة للتخفيف من هذه الظاهرة وذلك خلال الفترة 1990- 2016 ، وبالتالي كان الهدف من الموضوع هو البحث في الحلول التي وضعتها الحكومة الجزائرية لمعالجة هذا الوضع، وهو موضوع في غاية الأهمية كونه يتعلق بحق العمل كحق اساسي من حقوق الانسان والاهم من ذلك قياس أداء الدولة في توفير هذا الحق.

الكلمات المفتاحية : البطالة ، الحكومة ، سياسة التشغيل .

Abstract:

Algeria has known several economic crises, starting in 1986, which have greatly affected the unemployment rates. Hence, it tried to analyze the development of this phenomenon until the beginning of the last crisis 2014 until 2016, and what Algeria has put in place programs and measures to reduce unemployment. These actions, as the importance of the subject appear through it relates to work as a fundamental right, and the role of the state in providing this right.

Keywords: Unemployment, government, employment policy.

مقدمة:

حظيت قضية البطالة باهتمام مختلف الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية وحتى باهتمام العامة من الشعب، وذلك لكونها مصنفة على المستوى العالمي ضمن اكبر المشاكل الاجتماعية، وقد عرفت مختلف الانظمة فترات من البطالة بل ازمات بطالة كبرى ارتبطت بعوامل مختلفة، وتعد الجزائر من بين هذه الانظمة التي مرت بهذه الفترة حيث منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي تهاوت اسعار البترول التي تعتبر ايراداتها اكبر ممول لخزينة الدولة وظهرت اثارها في مختلف عمليات صنع السياسة العامة، وخاصة سياسات التشغيل، وفي المقابل كان التزايد الديمغرافي وما يقابله من توسع قاعدة الطلبات على التشغيل في تزايد مستمر، ومن هنا كان لابد من طرح التساؤل التالي: **إلى أي مدى استطاعت الجزائر مواجهة ظاهرة البطالة خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2016؟**

إن تحليل هذا الموضوع تطلب منا معالجة النقاط التالية:

1/ أداء سياسة التشغيل الوطنية منذ أزمة البترول الأولى 1986 إلى غاية 2014

2/ أداء سياسة التشغيل الوطنية منذ ازمة البترول الاخيرة 2014

1/ أداء سياسة التشغيل الوطنية خلال الفترة 1986-2013

1.1 تطور ظاهرة البطالة في الجزائر منذ أزمة البترول الأولى 1986 إلى غاية 2013

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا في سنوات الستينيات والسبعينيات، غير أن الأزمة البترولية كان لها الاثر الكبير في بداية ظهور البطالة في الجزائر، حيث أفرز الانهيار المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 آثار جلية على البناء الاجتماعي الجزائري ليشمل جميع المستويات حيث ظهرت أزمة اقتصادية نتج عنها عدة مشاكل، وارتفع عدد العاطلين عن العمل من 830000 عاطل سنة 1986 إلى 4033000 عاطل عن العمل سنة 1989 أي تضاعف اربع مرات خلال فترة ثلاث سنوات . فضلا عن تسريح العمال ما يعادل 112000 عامل فقدو عملهم. ويوضح الجدول الموالي نسب البطالة خلال هذه الفترة:

جدول يوضح اعداد البطالين ونسب البطالة 1990- 1999

الوحدة: بالملايين

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أعداد البطالين	1.16	1.23	1.52	1.66	2.11	2.20	2.31	2.38	2.52	2.43
النسب المئوية	19.7	20.3	21.3	1. 23	24.4	28.3	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: حمزة عبد القادر، **ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2014/2013، ص97.

فمن خلال نتائج الجدول نلاحظ ارتفاع البطالة بداية من سنة 1990 لتصل الى اعلى مستوى لها خلال سنة 1999 ويعود السبب في انهيار اسعار البترول وما صاحبه من تسريح للعمال وانخفاض النمو الاقتصادي . ومن اجل التوضيح اكثر قمنا بتمثيل تطور نسب البطالة خلال هذه الفترة بالشكل الموالي:

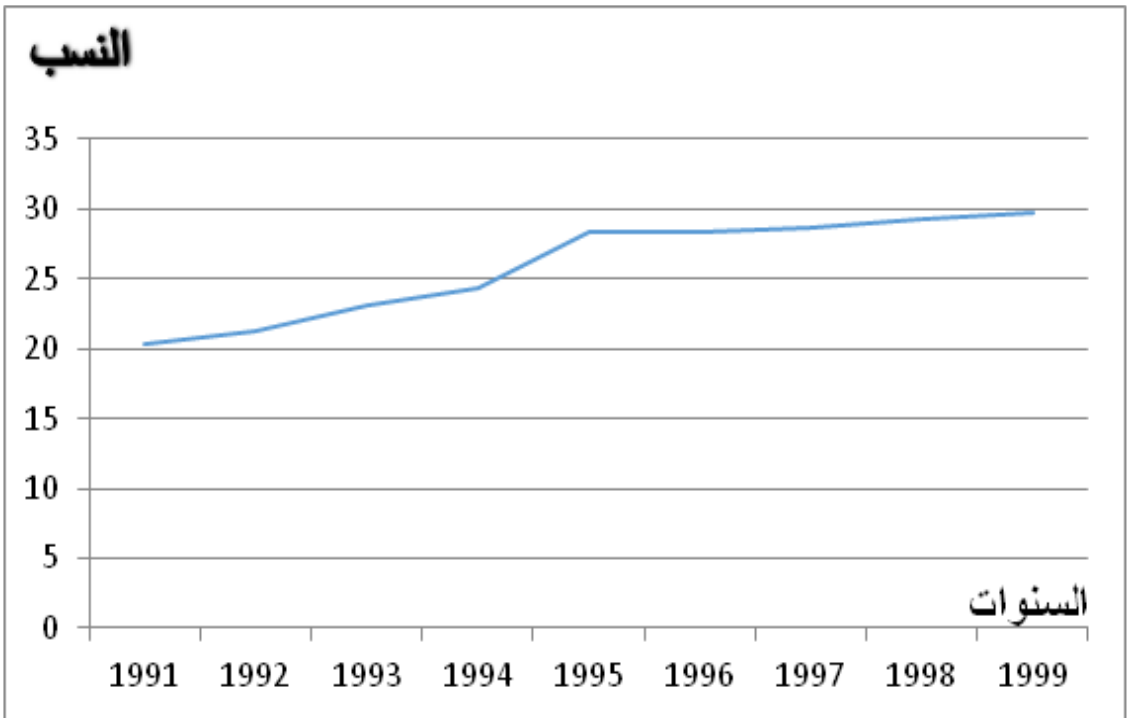

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

ومنه تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية خاصة الشباب حيث اصبحت تمس اكثر من 80 % ممن لا يتجاوز سنهم 30 سنة، 2/3 من البطالين هم طالبوا العمل لأول مرة والأشخاص غير المؤهلين نسبتهم 73 %، فمن مجموع العاطلين عن العمل و الذين بلغ عددهم

1.7 مليون شخص نجد ان أكثر من 73 % منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة ، ونسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير حيث كانت سنة 1987 في حدود 17 %، سنة 1995 في حدود 28 % ، وفي سنة 1999 في حدود 30 %، وبالتالي بلغت البطالة نسبة أصبحت تشكل تهديدا على المجتمع.

أما خلال الفترة 2001 – 2009 اظهرت المؤشرات الرقمية ما يلي:

جدول يمثل معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2009:

السنوات	2001	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة (%)	27.3	12.3	11.8	11.3	10.2

المصدر: الطاهر لطرش، **الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، المنعقد بـ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، بتاريخ: 16/15 نوفمبر 2011

ما يلاحظ من خلال نتائج الجدول ان هذه الفترة عرفت انتعاشا يمكن تفسيره بنتائج الاصلاحات الاقتصادية حيث تدخلت الدولة في هذه الفترة لمؤازرة الفئات المتضررة من البطالة ، ولحسن الحظ ارتفعت ايرادات الجزائر بارتفاع اسعار النفط، حيث تمكنت الحكومة من تسطير من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004 بالإضافة الى البرنامج التكميلي الخماسي 2005-2009 وتم تدعيمه بالعديد من البرامج الاخرى مثل برامج دعم الشباب . لكن ما يميز هذه المرحلة ارتفاع بطالة الشباب التي وصلت الى 44% في الفئة ما بين 20 و24 سنة خلال سنة 2004 وحدها وما يقارب ثلاث ارباع من البطالين الشباب تحت سن 30 سنة.[1] في حين بلغت نسبة البطالة لدى الشباب سنة 2009 معدل 43,6%.[2]

أما الفترة 2010-2013 اشارت لها الارقام كما يلي:

السنوات	2010	2012	2013
النسب%	12	10.5	10

المصدر: - حنان واعه، **اصلاح السياسية العامة في الجزائر- قطاع التشغيل نموذجا-**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص122.

- صفية بوزار، **فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسة الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، المنعقد بمخبر العولمة والسياسات الاقتصادية بجامعة الجزائر3، يومي9/8 ديسمبر 2014، ص 557.

ما يلاحظ من خلال هذه النتائج تناقص نسب البطالة بشكل نسبي خلال الثلاث سنوات ، والتي تمثل سنوات الربيع العربي حيث بدأت الدولة تراعي المشاكل الاجتماعية بشكل ملفت للانتباه للحفاظ على الاستقرار الامني.

1. 2 أبرز برامج التشغيل الموجهة لمعالجة ظاهرة البطالة

خلال الفترة 1990- 2013:

كثفت السلطات العمومية تدابير ترقية الشغل و ضاعفت من عددها (من خلال إحداث نشاطات و مناصب شغل مؤقتة و برامج الدعم الاجتماعي) خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013 ، و ذلك قصد الاستجابة للاحتياجات المتعددة للجماعات المحلية وللفئات غير المؤهلة ومن لديهم أيضا مستويات بسيطة والذين تتراوح اعمارهم بين 19 سنة إلى 30 سنة ، ولذلك تم تخصيص موارد هامة لأجل هذا الغرض. ومن بين اهم هذه البرامج:

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

انشئ سنة 1994 له علاقة بالفئات المسرحة من العمل لأسباب اقتصادية خاصة بالمؤسسة والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل. وعن نتائج تطبيق هذا البرنامج منذ نشأته كانت النتائج كما يلي:

السنوات	عدد مناصب الشغل المستحدثة	المجموع
1999 -2007	20757	70955
2008	2398	
2009-2013	47800	

المصدر: حمزة عبد القادر، **ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر**، مرجع سابق، ص 157.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان الفترة من 2009 – 2013 والتي تمثل حصيلة اقل من 4 سنوات كانت اكثر فترة عرفت ارتفاع في حصيلة التشغيل مقارنة بالفترة 1999-2007 رغم ان هذه الاخيرة مثلت اكثر من 8 سنوات، ويمكن تفسير ذلك بانتعاش الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات النمو القومي وما يصاحبه من زيادة في ميزانية الدولة وتمويل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تم إنشاؤها بموجب المرسوم 96- 296 لشهر سبتمبر 1996 تهدف إلى:

- تقديم استثمارات ذات جدوى اقتصادية ممولة بشكل كبير من قبل خزينة الدولة (قسط من البنك حسب رغبة صاحب المشروع بالإضافة إلى قسط من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) ، ومساهمة بسيطة من قبل صاحب أو اصحاب المشروع.

- توجيه مختلف الفئات الراغبة في الدخول لسوق العمل.

وكانت نتائج هذا البرنامج كما يلي:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المؤسسات	159507	179893	261863	288587	3129959	342788	664584	719270

المصدر: يوسف شرع، مصطفى طويطي، **تقييم آليات خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشغل في الجزائر**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، المنعقد بـ جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، يومي 13/ 14 افريل 2011.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	769797	828183	893846	659309	711832	747934

المصدر: الحبيب بن باير ، محمد عبد العزيزبن كاملة، **مدخل لتطويروعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية – عرض نتائج الفترة 2006-2010**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، المنعقد بـ جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، يومي 13/ 14 افريل 2011.

خالد قاشي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005- 2013**، مجلة الابحاث الاقتصادية، تصدرعن جامعة البليدة 2، العدد 12 ، جوان 2015، ص20.

ومنه عدد المؤسسات كان في ارتفاع مستمروبالتالي فرص أكبرلامتصاص البطالة.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M):

هيئة ذات طابع خاص أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004،[3] الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغروتحديد قانونها الأساسي، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وأسفرت نتائجها منذ انشائها إلى غاية 2013 على ما يلي:

السنوات	عدد التشغيلات
2006	33331
2007	25847
2008	63148
2009	91101
2010	77934
2011	161417
2012	219641
2013	166053

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

برنامج عقود ما قبل التشغيل(CPE)

يتمثل البرنامج في إدماج الشباب الحائزين على شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين من مختلف المعاهد الوطنية للتكوين في الحياة المهنية لأول مرة، بحيث تم تخصيص موارد هامة في إطار البرنامج العادي والبرنامجين الخاصين بتطوير مناطق الهضاب العليا والجنوب، ابتداء من سنة 1998.

برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية (ESIL):

أطلق هذا البرنامج بموجب المرسومين (143/90) و(144/90) بتاريخ 1990/05/22 وهي مناصب مؤقتة انشأتها الجماعات المحلية مدتها من 6 الى 12 شهرا موجهة للشباب البطال الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة.[4] وعن حصيلة هذا البرنامج الى غاية 2011 كانت النتائج كما في الشكل الموالي:

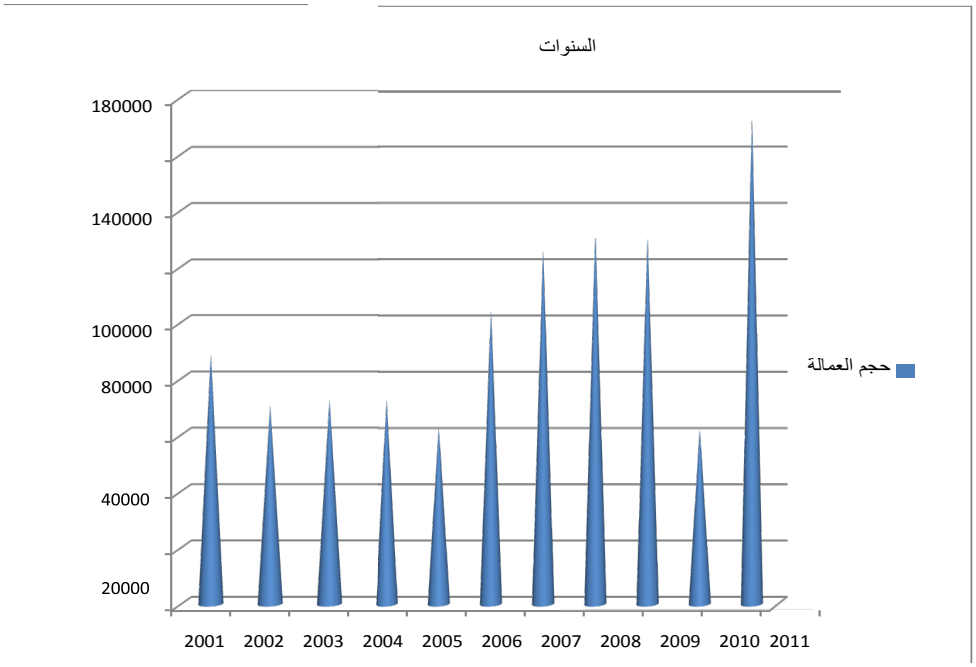

المصدر: حمزة عبد القادر، **ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر** ، مرجع سابق، ص147.

ما يلاحظ من الشكل ان سنة 2011 اخذت حصة الاسد في حجم العمالة المشغلة ويفسر ذلك بكونها سنة اوج فترة الربيع العربي ، وتصاعد الاحتجاجات الشبانية وخاصة ان هذا البرنامج موجه بشكل اكبر لهذه الفئة وبالتالي كان لابد من امتصاص الطلبات والغضب ايضا. لكن أظهر هذا البرنامج النسبة الضئيلة لنسبة الشباب المثبت في الإدارة، حيث تظهر هذه النسبة المنخفضة التأطير بـ 10.9 % في الإدارات المركزية، و 6.4 % في إدارات الجماعات المحلية.[5]

برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاشغال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO)

انشئ هذا الجهاز سنة 1997 يهدف الى المعالجة الاقتصادية للبطالة ، وهو موجه للشباب والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة والضعيفة، وهو يهدف بالدرجة الاولى الى انشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة .[6]

السنوات	مناصب العمل المستحدثة
2004	180100
2005	185275
2006	217590
2007	252980
2008	262655
2009	267601
المجموع	328283

المصدر: حمزة عبد القادر، **ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر** ، مرجع سابق ص142.

جهاز المساعدة على الادماج المهني 2008:

للاستفادة من عقود الإدماج المنصوص عليها في إطار الجهاز يجب على طالبي العمل المبتدئين أن يكونوا:

1- ذوي جنسية جزائرية

2- السن من 18-35 سنة.

3- مثبتين لوضعيتهم تجاه الخدمة الوطنية

4- حائزين على الشهادة ومثبتين لمستواهم التعليمي والتأهيلي. ويتضمن: عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) ،عقود الإدماج المهني (CIP)، عقد العمل المدعم CTA . [7]

2/ أداء سياسة التشغيل الوطنية منذ ازمة البترول الاخيرة (نهاية 2014):

منذ نهاية عام 2014 بدأت بوادر ظهور أزمة اخرى عصفت بالجزائر، كان السبب الرئيسي في حدوثها هو انهيار السعر البترولي على المستوى العالمي الذي يعتبر المصدر الرئيسي المتحكم في الدخل القومي، ويظهر مستوى هبوط اسعار البترول في الشكل التالي:

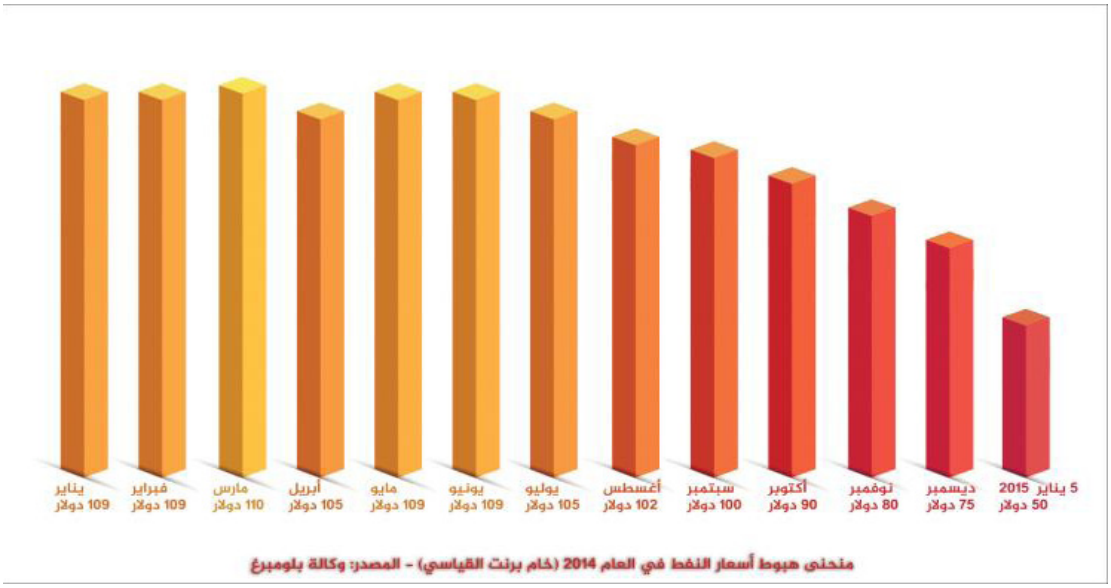

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من الموقع الرسمي للجزيرة

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/17/%D8%A7%

كما اثرت هذه الازمة بشكل كبير على الكثير من المؤشرات المتعلقة بالبطالة والتشغيل..

2. 1 تطور ظاهرة البطالة في الجزائر منذ نهاية 2014:

على الرغم من ان الازمة الاقتصادية لازالت في بدايتها لكنها أثرت بشكل كبير على تفاقم نسب البطالة خاصة لدى الشباب ولو بشكل غير مباشر، وذلك من خلال ما يلي:

• تراجع اقبال المستثمرين الاجانب على السوق الجزائرية.

• ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية غير المدعمة وتناقص نسبة الاستيراد .

• تضائل عمليات التوظيف في القطاعين.

• انخفاض القدرة على تمويل المشاريع الجديدة التي بإمكانها تشغيل عدد هائل من اليد المؤهلة خاصة ان الحكومة ملزمة بتمويل 51 بالمئة حسب قاعدة 49/51 [8].

. تأجيل جميع المشاريع التنموية الكبرى التي لا تحمل طابعا استعجاليا على غرار مشاريع ترامواي والسكة الحديدية وغيرها [9].

بالتالي فقد سجلت الجزائر خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره نحو 5,39 مليار دولار مقابل 6,6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة خلال السنة التي مضت مسجلا بذلك تراجعا قدره 18 بالمئة ،حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان الى غاية سبتمبر 2014 نحو 49,23 مليار دولار مقابل 48,53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة

2013 ، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43,83 مليار دولار مقابل 41,93 مليار دولار من نفس الفترة.[10] مما يعني ارتفاعا قدره 4,55 بالمئة .

وقد أثرت اسعار البترول على نسب البطالة وحجم التشغيل وذلك من خلال:

1/ برامج التنمية المنشأة لمناصب شغل:

هناك علاقة عكسية بين اسعار النفط ومعدلات البطالة في الجزائر حيث ان كل تحسن في الاسعار يعني هناك زيادة في العوائد والايرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ خطط التنمية المعتمدة والتي بدورها تؤثر على تشجيع الاستثمار وتقليص البطالة. وقد اتخذت الجزائر اجراءات تقشفية من بينها تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015 وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا استعجاليا ولا تحظى بالأولوية وليس لها اثر اقتصادي واجتماعي.

كما ان استمرار انخفاض اسعار النفط ادى الى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 بما يحمله من مشاريع سكنية واجتماعية وما يصاحبها من استحداث لمناصب شغل وذلك لمدة خمس سنوات.

2/ تهديد فرص التشغيل بشكل عام:

حيث ان ازمة البترول ساهمت في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر الى دور ايرادات النفط في توفير مناصب الشغل والتخفيف من البطالة حيث ظهرت عدة احتجاجات وطنية في العديد من مناطق القطر الجزائري مثل تلك الاحتجاجات العنيفة في منطقة القبائل , ومن المتوقع ان تصبح هذه الاحتجاجات اكثر حدة فيما بعد بسبب تقلص فرص التشغيل والبرامج المنشأة لها.[11] وقد بلغت نسب البطالة منذ بداية ازمة البترول الاخيرة ما يلي:

السنوات	2014	2015	2016
النسب %	10.8	11.3	9.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ما يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة البطالة خلال سنة 2015 ، حيث مثلت هذه السنة قمة التأزم الاقتصادي الذي تعلق بأسعار البترول بشكل حصري، وهو السبب المباشر في ارتفاع نسبة البطالة وتجميد مخططات التوظيف (2015) في كل الادارات العمومية وعودة انخفاضها في سنة 2016 حيث يفسر ذلك بفتح العديد من مسابقات التوظيف خاصة في اطار التعليم وربما ايضا بسبب رفع التجميد على الكثير من المشاريع ومخططات الموارد البشرية ومع ذلك تمثل هذه النسبة الارقام المصرح بها فقط ، بغض النظر عن المناصب المؤقتة والبطالين الذين لا يبحثون عن عمل والنساء الماكثات بالبيوت...الخ

2.2 ابرز اجراءات الحد من البطالة خلال الفترة 2014-2016

تباينت المواقف حول مساعي الحكومة الجزائرية الرامية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة في أوساط الجزائريين ولدى الخبراء الاقتصاديين والمتتبعين، حيث تلقى بعض التدابير المتخذة في الأسابيع الأخيرة انتقادات واسعة على غرار الاجراءات الرامية لاسترجاع الأموال الموجودة في السوق الموازية والتي تقدرها الحكومة بحوالي 3700 مليار دينار، بالإضافة إلى تدابير وصفت بالتقشفية ومنها المتعلقة بتجميد بعض المشاريع وترشيد النفقات العمومية.[12]

حيث توجهت الحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة التقشف في مختلف المجالات، وقد عرفت سياسة التقشف بأنها: السياسة التي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الاقتصادي، أملا في أن تؤدي تلك السياسات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية.[13]

كما قامت الجزائر بخفض سعر الصرف لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الامريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض بـ25 بالمئة مقابل الدولار الامريكي وبـ 6,7 بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015 والغرض من ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغط على الاحتياطات الدولية.

كما اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار لتكريس مسار الضبط المالي عبر احراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بـ عام 2015 .[14]

كما تم تفعيل الاحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة كما تم اقرار بعض الرسوم شملت اساس الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والماء وفرض حقوق جمركية على اجهزة العلام الآلي المستوردة .

وفي هذا الاطار، قال الخبير الاقتصادي فارس مسدور، لموقع CNN بالعربية وبخصوص التخوفات من تكرار أزمة سنوات منتصف الثمانينات أوضح مسدور أن الأزمة الحالية التي تشهدها البلاد تختلف عن سابقتها نظرا لتوفر احتياطات مالية، الوضع الذي ساعد على التخفيف من شدة الصدمة، مقارنة بأزمة الثمانينات، مشيرا في هذا الإطار إلى أن صناديق الاستثمار لوحدها تحتوي على 137 مليار دولار لم تستغل، إضافة إلى الأموال المتواجدة بالخارج منها 47 مليار دولار في الخزينة العامة الأمريكية وأخرى في بريطانيا واليابان ودول مختلفة وهي أموال إذا تم استغلالها فبالإمكان النهوض باقتصاد قارة والحد من البطالة.[15]

وأما عن الحل الذي يراه مسدور لتجنيب الجزائر المزيد من الغرق في الأزمة «لابد على الحكومة تبني المصالحة الاقتصادية من خلال القضاء على الاقتصاد الموازي الذي يكلف الدولة خسائر فادحة .

أما الخبير الاقتصادي مبارك مالك سراي، فصرح لموقع CNN بالعربية أن انخفاض قيمة الدينار، سوف يظهر تأثيره على أسعار المواد المستوردة والتي ستزيد بنسبة 30 بالمئة وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين، غير أنه اعتبر أن هذا الوضع له ايجابياته من حيث تقليص الاستيراد وإعطاء الأولوية للإنتاج الوطني وتشجيعه. وأضاف مالك سراي بأن الجزائر اليوم تريد تشجيع أصحاب الأموال من أجل إيداع أموالهم في البنوك لاستثمارها في مشاريع منتجة، ومنشأة لمناصب شغل مشيرًا إلى وجود 50 مليار دولار في السوق الموازية، معتبرا أن الجزائر قادرة حتى الآن على الدفاع عن اقتصادها في فترة 3 سنوات، غير أنه أكد على ضرورة وضع توصيات جديدة وعلى الحكومة رفع القيود البيروقراطية، لتمكين المواطنين من الاستثمار، إضافة إلى حتمية استغلال البلاد لقدراتها وثرواتها البطانية غير المستغلة بعد. واستبعد الخبير الاقتصادي، أن تعيش الجزائر نفس أزمة الثمانينات، نظرا لاختلاف الوضع الاقتصادي في الفترتين، فالجزائر حاليا - يضيف نفس المصدر- ليس لها ديون عكس سنوات الأزمة في الثمانينيات واليوم تمتلك إمكانيات كبيرة وطاقات وكفاءات بإمكانها الخروج بأولويات للدفاع عن الاقتصاد الوطني.[16]

الخاتمة :

في الأخير يمكن القول ان البطالة في الجزائر لطالما ارتبطت بأسعار النفط وذلك لكون ايراداته تمثل الممول الاساسي لخزينة الدولة ، حيث تمكنت الحكومة الجزائرية من انشاء برامج تشغيل عديدة اثناء فترات الانتعاش الاقتصادي كما اشرنا اليه سابقا ، ساهمت هذه البرامج بشكل واضح في امتصاص ولو جزئي لظاهرة البطالة، ولكن الازمة الاخيرة رغم انها لم تصل الى حد ازمة 1986 ولم ترقى الى مستوى تسريح العمال، الا انها اثرت بشكل كبير على المواطن من خلال سياسة التقشف التي وضعتها الحكومة والتي لا تعتبر الا حلا مؤقتا ومضرا للمواطن وغير مفيد للحكومة في نفس الوقت، وبالتالي فإن هذه الاجراءات الاخيرة لا يمكن اعتبارها حلا للبطالة، ولم يشهد للدولة برامج تشغيل جديدة خلال هذه الفترة ولا حتى قبلها منذ برنامج المساعدة على الادماج المهني 2008.

الهوامش :

1 حمزة عبد القادر، ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2014/2013، ص97.

2 عبد الغني دادن، عبد الرحمان محمد بن طجين، دراسات قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، تصدرعن جامعة قاصدي مرباح – ورقلة - (الجزائر)، العدد 10، 2012، ص180.

3 حنان واعه، اصلاح السياسية العامة في الجزائر- قطاع التشغيل نموذجا-، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص122.

4 عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر2000- 2011، مجلة الباحث، تصدرعن جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - (الجزائر)، العدد 10 ، 2012، ص200.

5 رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر – تحليل وتقييم - ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، تصدرعن مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، العدد 61، ربيع 2013

6 الطاهر لطرش، الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، المنعقد بـ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، بتاريخ: 16/15 نوفمبر 2011

7 صفية بوزار، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسة الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، المنعقد بمخبر العولمة والسياسات الاقتصادية بجامعة الجزائر3، يومي9/8 ديسمبر2014، ص 557.

8 الموقع الرسمي، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

9 يوسف شرع، مصطفى طويطي، تقييم آليات خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشغل في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، المنعقد بـ جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 13/ 14 افريل 2011.

10 حمزة عبد القادر، ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر، مرجع سابق، ص 126.

11 الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية – عرض نتائج الفترة 2006-2010، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، المنعقد بـ جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، يومي 13/ 14 افريل 2011.

12 خالد قاشي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر2005- 2013، مجلة الابحاث الاقتصادية، تصدرعن جامعة البليدة 2، العدد 12 ، جوان 2015، ص20.

13 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

14 رياض ريمي، عقبة ريمي، أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر (دراسة مقارنة بين الفترتين 1990-1998 و 1999-2010)، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنعقد بجامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بتاريخ: 15 و16 نوفمبر 2011.

15 انهيار أسعار النفط وتهاوي الدينار الجزائري يضعان البلاد على حافة أزمة خانقة، مرجع سابق.

16 انهيار أسعار النفط وتهاوي الدينار الجزائري يضعان البلاد على حافة أزمة خانقة، مرجع سابق.